# المبادئ الاثنا عشر للحوار ما بين الأديان

The Congress
Le Congrès

COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE

# معرفة الوضع الديني المحلي واستيعابه

1 إن السلطات المحلية مدعوّة إلى الوعي بما للدين من دور متزايد في عملية **تشكُّل الهوية الفردية والجماعية**، وأثره على التنشئة الاجتماعية وتشكيل التمثُّلات الاجتماعية والنظرة إلى العالم لدى كثير من السكان. فالدين تعبير ونتاج نسب مؤمن، من جيل لجيل، وإخلاص إلى سنة من السنن؛ فإنه يصهر طرق التفكير، ومحمّل بالقيم والمعايير.

2 ويجب أن تكون لدى هذه السلطات **معرفة** جيدة بالأهمية النسبية للطوائف الدينية المحلية وبتنظيمها. وعليها أن تنتبه إلى أنّ الطوائف الدينية المحلية، من خلال ما تقدمه من تدريس وتكوين وخدمات، تضطلع بوظيفة حقيقية في الصالح العام. فإنها تعطي مدلولا وتخلق روابط اجتماعية في مناطقها؛ وهي من الفاعلين الاجتماعيين بشكل كامل.

إن الوعي بمكانة الأقليات الإثنية و/أو الدينية ودورها قد يكون من المفيد استنباطه من الوعي بالضغط الذي تمارسه الأغلبية بشكل خفي إذ أن لها، بحكم الواقع، شبه استفراد في تسيير المؤسسات الاجتماعية والسياسية المحلية. ومن طبيعة هذا الموقف التوضيحي أن يحول دون الحالات التي تجد فيها الأقليات نفسها، بالرغم منها، مدفوعة إلى موقف دفاعي. وإن اهتماما خاصا سوف يولى إلى دور الأسر، ولاسيما الأمهات، التي تساهم في نقل قيمها الثقافية إلى الجيل الجديد، بعقلية من الانفتاح على المجتمع.

3 ولا ينبغي اعتبار المنظمات الدينية جماعات متجانسة بل كمنظمات تتخللها، هي نفسها، **صراعات بين تيارات متنافسة أحيانا**. ومن ثمَّ، يتجلى أنه أمر حاسم بالنسبة للحاضر والمستقبل أن تختار السلطات المحلية محاورين، يكونون منفتحين على الحوار وقادرين على التأثير في توجّهات مجتمعهم.

## الاعتراف المتبادل ما بين أطراف الحوار

4 وعلى السلطات المحلية أن تساهم في **اكتشاف الآخر المختلف** عبر ملاحظة أوجه التشابه والتبايُن ثقافيا ومن خلال تفهّم أولئك الذين يرون العالم بطريقة مختلفة وغير مألوفة محليا، وبالتالي نشر المعلومات أو تقاسمها. وتستطيع تلك السلطات أن تساهم في ذلك بالتشجيع على تدريس الشأن الديني بجميع مكوناته، من زاوية تنمية المعارف الثقافية وليس الممارسات الشعائرية. وإن هذا التعليم، إذ يُقدّم في إطار المدرسة وفي إطار مركز مدني لدراسة الشأن الديني، سيكون عاملا رئيسيا في الانفتاح والفضول. وإن الانفتاح على الآخر المختلف قد يكون من شأنه أيضا إثارة الرغبة في معرفة الشخص بِدينه معرفة أحسن أو بقيمه الشخصية والاجتماعية. فهذا الانفتاح يساهم بالتالي في الحد من مخاطر التشدد، من خلال تعميق الانغماس الثقافي. وهذا النهج سوف تحدوه الرغبة في تهيئة الظروف للمساواة بين الرجال والنساء وضمان تنفيذها.

5 على السلطات المحلية أن تحدد **لحظات مميّزة** من شأنها تعزيز التعارف المتبادل ولقاء الأفراد بعضهم ببعض كأشخاص، وتقليص إحساس الريبة، ناهيك عن الخوف. إن هذه التظاهرات ستمكن من الانتقال من الجهل إلى المعرفة، من المعرفة إلى الفهم ومن الفهم إلى الثقة. ويمكنها أن تتّخذ شكل زيارة إلى أماكن العبادة المختلفة أو إنشاء منتدى/مهرجان سنويّ مشترك بين الثقافات وبين الأديان. وقد يقترن ذلك بتشكيل مجلس للعلاقات بين الثقافات وبين الأديان، كهيئة للتبادل متعدّد الأطراف.

## بناء علاقات الشراكة

6 إن السلطات المحلية على الخطوط الأمامية وتتوفر على الشرعية لتأخذ في الاعتبار الأنشطة الدينية، نظرا لوجودها الفاعل ميدانيا، ومعرفتها بالمحاورين وقدرتها على الابتكار. ويجب أن تحدو تفكيرهم وعملهم غايةٌ من الانفتاح والابتكار والتجريب.

7 وإن مكانة السلطات المحلية في تحفيز الحوار وإقامة علاقات شراكة ستكون أكثر أهمية وفعالية على الدوام بقدر ما تتوّفر **ظروف معينة كفيلة بإقرار الإنصاف**:

- احترام الشرعية؛
- تشجيع المساواة بين الرجال والنساء؛
- الحياد الديني وعدم التمييز؛
- شفافية الإجراءات المتخذة.

8 وليس للسلطات المحلية أن تتدخل مباشرة في إجراء الحوار بين الأديان:

فباسم مبادئ تفريع السلطة واستقلالية الشأن الديني، لا يمكن للسلطة العمومية أن تُقِرّ الحوار أو تنظّمه؛ وعليها أن تتحلى **بعدم اللامبالاة وبعدم التدخل** في آن معاً. وعلى السلطات المحلية أن تقوم بدور التسهيل والوساطة، وعند الاقتضاء، الضبط على أساس أهداف محددة بوضوح ومتفاوض عليها. فالحوار بين الأديان، منظورا إليه من السلطات المحلية، أي بروح من الحياد المتعمد، يستحضر العقل وليس الإيمان، والمعرفة، لا الاعتقاد.

9 وبلعبها ورقة الاعتراف والثقة، فإن السلطات المحلية لم تعد تطرح الشأن الديني كمشكلة وإنما كمورد من الموارد، وذلك بغية اعتماد موقف ملائم لإدارة التعددية إدارة ديمقراطية. وإن عملها في هذا المجال يحدوه هدف مزدوج: **الانسجام التنظيمي** للطوائف الدينية المحلية، وتعزيز **اللحمة الاجتماعية**. وعلى كل هيئة وكل شريك في الحوار أن يلزم دوره الخاص ويعتبر الحوار، أولا وقبل كل شيء، بمثابة مِلك مشترك ينبغي تعزيزه.

10 وعلى الإجراءات المتخذة - ولاسيما في مجال بناء أماكن العبادة أو إدارتها - أن تعزز التوازن والوئام وأن تكون مصدرا للانفتاح وليس للغيتوية. في سبيل ذلك، يجب أن يغلب **التمازج الطائفي** على **التعدد الطائفي** تدريجيا. وإن عمل السلطات المحلية يجب أن توجهه لازِمَةٌ هي: العمل على أن يكون، في مناطقها، ممكنا «الإيمان، في ودّ، بإله متعدّد الوجوه».

11 إنه في السياق العادي والسياق اليومي للسياسات العامة المحلية (الاجتماعية والرياضية والتعليمية والحضرية والثقافية)، وكذلك في علاقاتها مع الجمعيات، يتوجّب على السلطات المحلية أن تجسد ما توليه من اهتمام إلى التنوع الديني والحوار بين الأديان، وهو ما يمثل بالتالي بعدا شاملا: يجب أن يطبع هذا البعد جميع قطاعات النشاط وينيرها، ولا يشكل مجالا بحد ذاته. وفي منظور الإنصات المتبادل، فمن شأنه أن يتمخّض عن تنفيذ ما يسميه الكنديون بـ «الترتيبات التيسيرية المتعقِّلة»: السماح بأوسع قدر من التعبير عن المشاعر الدينية شريطة ألا تتعارض مع حقوق أساسية أخرى.

## التقييم

12 وبالتشاور مع المنظمات الدينية المحلية، ستحدد السلطات المحلية مسبقا معايير ومؤشرات لتقييم عملها في مجال الحوار بين الثقافات وبين الأديان: تطوير خبراتها الخاصة، إنشاء شبكات تبادل بين المنظمات الدينية، إقامة مراكز للتكوين والإعلام. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تسعى إلى إقامة علاقات مع ممثلي جماعات محلية أخرى من أجل المقارنة والاحتكاك ما بين النظم المختلفة وتطوير النظام الخاص بها للعمل.

إن تشجيع الحوار بين الأديان وبين الثقافات يشكل، بالنسبة لمؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا، عنصرا حاسما في الحوار بين المجموعات المختلفة المكونة لمجتمعاتنا.

إنه أداة فعالة في مكافحة التعصب والتطرف وفي تعزيز «التعايش» في ظلّ الاحترام المتبادل.

وبدأ المؤتمر العمل على هذا الموضوع في عام 2006 ثم في سنة 2010 بتنظيم مؤتمرين في مونتشانان بفرنسا. وبهذه المناسبة، حضر ممثلون عن الجماعات المحلية، وجامعيون، إضافة إلى مسؤولين من منظمات دولية ودينية. وقد تركزت المناقشات على دور السلطات المحلية في الحوار بين الأديان وخاصة من خلال تبادل الممارسات الجيدة ومبادئ العلمانية وممارسات التعليم الديني وتكوين المسؤولين الدينيين وتمويل دور العبادة. وتمكّن هذه المبادئ الـ 21 من تكملة الأفكار التي طرحها «الكتاب الأبيض» لمجلس أوروبا حول الحوار بين الثقافات «التعايش على قدم المساواة في الكرامة» المعتمَد عام 2008.

www.coe.int/congress-intercultural
congress.intercultural@coe.int

طبعة: مارس/آذار 6102

عربية

مجلس أوروبا منظمة حقوق الإنسان الرائدة في القارة. ويضمّ 74 دولة عضوا، 28 منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي. إنّ مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا إحدى مؤسسات مجلس أوروبا، مكلفة بتعزيز الديمقراطية المحلية بدوله الأعضاء. ويتكوّن من غرفتين، غرفة السلطات المحلية وغرفة السلطات الإقليمية، وثلاث لجان ويضمّ 648 منتخبا يمثلون أزيد من 200,000 جماعة إقليمية أوروبية.

www.coe.int

The Congress
Le Congrès

COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE